

المقدمة:

تكونت منطقة الهندية من ترسبات نهر الفرات في وقت ساعدها تحول مجراه إلى منطقتها المحاطة بالمساحات المائية الواسعة، وبسواعد أقوامها في إدراكهم ووعيهم ظهرت لبنات المدينة التي سرعان ما توسعت مساحتها اليابسة لتظهر بحلة جديدة مع مدن العراق الأخرى في القرن التاسع عشر الميلادي التي وفرت للحكومة العثمانية مزيداً من الأموال الضريبية بعد تطبيق سياسة (تفويض الأرض) على أراضيها الزراعية. وعلى الرغم من صعوبة رسم الحدود الإدارية لمدينة الهندية وقت نشوئها وتحديد مؤسساتها فمن الممكن النظر إليها على إن تاريخها سلسلة متصلة من الإحداث والمعطيات التاريخية ي ظل وبعد تشظي الاتحادات العشائرية على محيطها وتشخيص مراحل سماتها الرئيسية في القيم الاجتماعية والمعتقدات الثقافية الذاتية وتطور قوتها الاقتصادية على مسرح التاريخ. سكن المدينة أناس هاجوا إليها من مناطق العراق المختلفة تعلموا وعلموا النشاطات الاقتصادية التي ازدهرت بها المنطقة وعظمت حضارتها ومكانتها بين المدن الأخرى، متوافقة مع اسمها المحلي (طويريج) في شهرتها وسرعة نموها من خلال ظهور مجتمعها غير المتجانس اجتماعياً، تحقق فيها التفاعل الاقتصادي والاجتماعي والديني الهائل بين العشائر التي استقرت على محيطها عصب الكيان السياسي المركزي ونخب المجتمع المتحضر في شراكة سياسية واجتماعية بين مكوناتها، التي ظهرت فيه المدينة الحديثة، وفي اختيارنا لدراسة المدينة كانت اغلب الدراسات تتركز على الأحوال السياسية وعن بعض المدن الرئيسية (بغداد، الموصل والبصرة) في العهد العثماني، تاركة فراغاً كبيراً في دراسة التاريخ المحلي لمدنها الأخرى لما فيها من مجال واسع ومتكامل عن تاريخها وحضارتها ونقصاً ملحوظاً في المؤلفات التي تناولت عن بعد تاريخها تبعاً اعتمادت الدراسة في مصادرها على بعض الوقائع الإجمالية وأخرى محققة تفصيلية، وغالبها محن أركانها وأمور شاهدناها واستطردت في ضمن ذلك سوابق سمعتها ومن أفواه المشيخة تليقتها، فجمعت شملها وقيدت شواردها بالتحليل والتقصي في أوراق منسقة مريبة على مراحل تاريخية اتخذت من تولية الولاية وحكم الملوك عنواناً ومدة لدراسة تاريخها الحضاري، كانت خير عون لانجاز متطلبات الدراسة وحقيقة وجودها.

1- المبحث الأول: نبذة تاريخية عن الجذور الأولى لموضع المدينة.

تعد منطقة الهندية جزءاً من ارض السهل الرسوبي التي ظهرت بعد انحسار ترسبات نهري دجلة والفرات، والتي سميت بأرض أكد⁽¹⁾، نتيجة تراجع مياه الخليج العربي جنوباً بمعدل ميل ونصف من اليابس كل ثلاثين سنة، حيث دلت الأبحاث التاريخية والأثرية أن دلتا العراق تقدمت زهاء مائة وعشرين ميلاً نحو البحر خلال الخمس والعشرين قرناً الماضية، وبلغ معدل الدلتا نحو الجنوب 100 متر سنوياً فتقدم خط الساحل بمقدار 500 كيلو متر في مدة تراوحت بين 4000-5000 سنة⁽²⁾، وأثبتت الدلائل الأثرية إن مدينة أور (UR) كان لها ميناء على البحر وهي الآن تبعد نحو 300 كيلو متر عن الخليج العربي. كان المجرى القديم لنهر الفرات يجري إلى الشرق من بابل وعاد نحوها في العهد البابلي القديم (1988-1580 ق.م)، وفي عهد الإسكندر المقدوني (331-323 ق.م) حفر نهراً يوازي الفرات غرباً لتصريف المياه الزائدة والفائضة إلى البرك والبحيرات باسم (بالاكوباس)⁽³⁾ المار على حدود مدينة الهندية، وقد طمرت بعض أجزائه بسبب الإهمال والتخريب، إذ استفادت منه دولة (أوده الهندية)⁽⁴⁾ على إعادة حفره في سنوات (1793-1797م) في عهد الوالي المملوكي سليمان باشا الكبير (1780-1802م) لإيصال المياه إلى مدينتي الكوفة والنجف، مؤرخة عملها الخيري بـ (صدقة جارية)⁽⁵⁾، مستفيدة من وادي النهر القديم (بالاكوباس) الذي كان جافاً ومطموراً في القرن الرابع عشر الميلادي حتى مدينة الكوفة⁽⁶⁾. تدفقت المياه في القناة بصورة طبيعية بحدود عام 1800م، وبقيت القناة في المدة ما بين عامي (1865-1890م) فرعا من نهر الفرات تأخذ القسم الأعظم من مياهه، مغيرة مجراه وأصبحت القناة المجرى الرئيسي لمياه الفرات منذ عام 1880م مرة بحدود منطقة الهندية والتي اتخذت تسميتها من اسم (الهنود) ممولي المشروع، ووصف الرحالة (لجان) الذي شاهد نهر الفرات عام 1285هـ/1866م، ان نهر فرات الهندية يجري في الجهة اليمنى من الفرات ويحمل نصف مياه فرات الحلة ويصل إلى مدينة النجف ويتصل بـ (بحر النجف)⁽⁷⁾، وأصبح طريقاً للمواصلات النهرية بين سائر مدن العراق وطريقاً نهرياً للقادمين من الهند لزيارة الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء، وتسلكه أيضاً السفن الكبيرة ذات حمولة 50 طناً⁽⁸⁾. اثر تدفق قناة الهندية سلبياً على نهر فرات الحلة وأوشك على الجفاف عام 1885م وقلت كثافة الاستيطان العشائري المستفيد من مياهه، وعمل سكان منطقة الحلة على حفر منخفضات في مجرى النهر كي تتجمع المياه الباطنية فيها بغية سد رمقه من تلك المياه⁽⁹⁾، كما تسبب في نزوح أعداد كثيرة من العشائر التي تضررت أراضيها بسبب شحة مياه نهر فرات الحلة إلى مناطق أخرى ومن ضمن تلك المناطق منطقة الهندية. لم تشر المصادر الحديثة إلى وجود السكن أو الاستقرار في مدينة أو قسبة الهندية قبل حفر القناة ولم تعد امتداداً تاريخياً لمدينة قديمة وإنما كانت نشأتها حديثة، إذا ما استثنينا وجود بعض تلال الآثار القديمة التي تبعد عنها عدة كيلومترات شمالاً وتعود إلى العهد البابلي القديم قرب سدة الهندية وأثار أخرى في جنوبها قرب منطقة كريط والرشيبة وغيرها مسجلة في سجلات مديرية آثار بابل⁽¹⁰⁾. ولدت مدينة الهندية بصورة عفوية بدون سابق تخطيط، إذ عندما جفت المياه عن الأراضي الشرقية لمركز الهندية التابعة إدارياً للحلة، واستخدم الأرض بعض الساكنين فيها في زراعة الرز في عهد الوالي المملوكي داود باشا (1817-1831م) والتي تعني الإقامة والاستقرار في تجمعات متقاربة، معززة بالانفتاح والحرية النسبية في السكن التي أطلقها الوالي مع مهنة الزراعة المستجدة في المنطقة⁽¹¹⁾. أطلق على التجمع السكني في المنطقة (قرية الهندية) ضم عدة بيوت بسيطة صممت من الخيام وملحقات سكن من سعف النخيل على شكل أكواخ صغيرة في منطقة (الطنبي)⁽¹²⁾ على الجهة الشرقية من القناة، لارتفاع أرضها نسبياً عن باقي الأراضي الأخرى وتشغل مساحة نحو عشرة دونمات، سكانها غير متجانسين ومن جماعات مختلفة اجتماعياً وعشائرياً، شغلوا مساحات صغيرة كثيفة السكن، ثم أحاطت القرية بظهير زراعي تتخلله المستنقعات والأهوار في

سكن العشائر المهاجرة (بني حسن، آل فتلة، جليحة، كريط وآبو موسى وغيرهم) من منطقة الديوانية (الحسكة) والمتضررة من شحة مياه فرات الحلة⁽¹³⁾، وعشائر أخرى من منطقة الحويزة (بني طرف، بني سالة، كنانة وكعب) المتأثرة سياسياً بترسيم الحدود بين إيران والدولة العثمانية عام 1847م بموجب معاهدة ارضروم الثانية، واتصلت القرية شرقاً بمدينة الحلة بطريق ترابي كثيراً ما كان يقطع لوصول مياه قناة الهندية الفائضة إليه، حيث سميت المنطقة القريبة منها بـ(أبي غرق). ظهرت في القرية عدة وظائف عندما اختارت الحكومة العثمانية منطقتها لإقامة المقررات الحكومية في عهد الوالي نجيب باشا (1842-1848م) مستفيدة من موقعها بين مدينتي الحلة وكربلاء وسهولة الوصول إليها عن طريق قناة الهندية، حيث ساعدت تلك الإجراءات الحكومية على ميل الناس الى السكن حول مقراتها بوصفها حصن أو قلعة تتخذها الحكومة لحفظ الأمن والنظام⁽¹⁴⁾، والذي مهد لهجرة أعداد كبيرة من العوائل الى المنطقة والاستقرار فيها عمرت القرية في عهد الوالي مدحت باشا (1869-1872م) ورفعت درجتها الإدارية الى قضاء من الدرجة الأولى عام 1870م⁽¹⁵⁾، وكثر البناء والسكن فيها من قبل رجال عشيرة زحاف التي كانت تعيش في ظل الأسرة الدينية القزوينية، وساهمت اسر كثيرة اخرى على ردم أو تجفيف المناطق المنخفضة والبرك الصغيرة في الجانب الغربي من القضاء بعد قص القصب والبردي منها، إذ ساعد هذا الإجراء على تزايد الهجرة إليها بهدف الحصول على أراضي سكنية وفرص العمل، الأمر الذي أضاف أعداداً كثيرة الى نفوسها، وساعد إنشاء الجسر الخشبي المشيد على إحدى وعشرون قارباً⁽¹⁶⁾، على ربط جهتي المدينة ببعضهما، وبذلك أصبح القضاء يمثل تجمعاً حضرياً تجتمع حوله وترتبط به الأنماط العمرانية التي سيطرت على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية للمناطق التابعة لها، وازدهرت اقتصادياً بعد الهجرات العشائرية الى محيطها، واصبحت كذلك سوقاً تجارياً لظهير زراعي خصب محاط بنظام ري سيحي مكوناً القلب التجاري النابض في الفرات الأوسط ومركزاً مهماً لأسواقه الرئيسية في التجارة، وازدادت إليها عملية الزحف الوظيفي الحكومي والتجاري والخدمات البسيطة في التعليم الخاص والصحة وغيرها، واستقرت على أرضها في نهاية القرن التاسع عشر بعض اسر الجاليات الأجنبية (التركية، الإيرانية، الهندية والباكستانية). هاجرت إليها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر اسر ثرية من (السادة القزوينيين وآل جار الله وضيف الله وعنبر والملاي) ومن عشائر (الجبور والبيات والشيبانيين والدفاعة والجنابيين والداينية والبراك) عملت في التجارة وتملكت قسم من الأراضي الزراعية التي اشترتها من الدولة بموجب قانون تفويض الأراضي الذي طبق عام 1872م في الحلة والهندية⁽¹⁷⁾، فضلاً عن اسر ثرية من الملاكين اليهود منهم (صالح دانيال وولديه مناحيم وساسون) وآخرون من مناطق العراق المختلفة⁽¹⁸⁾. وقد بلغت بدلات تفويض الأراضي في مقاطعة الخواص التابعة لقضاء الهندية التي نشرتها جريدة الزوراء بـ (610) ألف قرش⁽¹⁹⁾. ساعد وجود قناة الهندية على النقل المائي مع مدن العراق الاخرى وكثر النشاط الاقتصادي وتوفر الحد الأعلى من قابلية الوصول الى مركزها وأطرافها، وحققت المواصلات المائية الأداة التركيزية المباشرة في تكثيف السكان وتركزهم فيها، وأصبح القضاء في مطلع القرن العشرين ذا نشاط تجاري كبير يمثل نسبة عالية في العمالة ومركز لجمع محصول الرز (الشلب) من منطقة الهندية والشامية بواسطة السفن ومن ثم خزنه بخانات خاصة بنيت على جانبي القناة، ويعاد كبسه بعد تقشيرها بالآلات البدائية كـ(الرحة) ويصدر الى الشمال والجنوب من العراق بواسطة السفن النهرية⁽¹⁴⁾.

2-المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في نشأة المدينة.

ساهمت في نشأة مدينة الهندية مجموعة من المتغيرات الطبيعية والبشرية وعملت تلك العوامل منفردة او متفاعلة في نشأة المدينة وديمومتها الى الان 0 وكان للعوامل الجغرافية الاثر الواضح في تلك النشأة ، ويمكن اجمال تلك العوامل بالاتي :

أ/الموقع

تقع مدينة الهندية في النقطة التي يتقاطع فيها خط الطول 42.45 درجة شرقاً مع دائرة العرض 32.33 درجة شمالاً⁽²⁰⁾، وهي ذات موقع نهري وسط الطريق الذي يربط بين مدينتي الحلة وكربلاء وتبعد عن الأولى 20 كيلومتر وعن الثانية 24 كيلومتر، وتقع الى الجنوب الغربي من مدينة بغداد بمسافة 110 كم ، وهي بذلك تقع في اقليم الفرات الاوسط الخصب 0 اكتسبت المنطقة أهميتها التاريخية المعاصرة بعد جريان الماء في قناة الهندية عام 1800م، التي أدت الى اجتذاب عدد كبير من العشائر الى منطقتها وشجعت على تطور الأواصر الدينية وممارسة عقائدها وتقوية الصلات الاجتماعية بين سكانها ومحيطها العشائري، كما أعطت القناة تغييرات بيئية كبيرة للمناطق المارة المياه فيها، إذ سحبت القسم الأعظم من مياه نهر الفرات مغيرة مجراه ومخلة بالتوازن المائي التقليدي بين فرات الحلة والهندية، إذ جفت منطقة الحلة تدريجياً وفقدت موقعها كمركز زراعي وتجاري، وعلى النقيض من ذلك اتسعت أراضي الإرواء على امتداد قناة الهندية⁽²¹⁾، والتي عززت المدينة بهجرات سكانية عالية اثرت على كثافة السكان في المدينة بحكم قربها من مدينة كربلاء، والذي كان نتيجة غير مقصودة للسياسة العثمانية في توطين العشائر وفقاً لقانون تفويض الأراضي، فضلاً عن إعطاء القناة دفعة قوية للموقع الاقتصادي لمدينتي كربلاء والنجف وسوق تجاري متميز في الإنتاج الزراعي. عززت الحكومة العثمانية مكانة المدينة السياسية والعسكرية في عهد الوالي العثماني محمد نجيب باشا (1842-1848م) عندما شيد على أرضها في منطقة (الطنبي) قلعتين: الأولى اتخذها مقراً للكتخدا وحاميته باعتبارها قريبة من مدينتي كربلاء والحلة، لتوفر له سرعة السيطرة وفرض الطاعة عند العصيان والتمرد، فضلاً عن سهولة الوصول الى المنطقة بواسطة القناة الجديدة، والثانية بنيت لأمر عشيرة زبيد (وادي الشفلح)⁽²²⁾ المتعهد بجني الميري من إنتاج المحاصيل الزراعية فيها وجمع الضرائب الأخرى بسبب الفيضانات المستمرة كثرت على محيط المدينة المستنقعات والأهوار التي منحتها القوة والمنعة بعدّها موانع طبيعية يصعب اختراقها، فضلاً عن الاستفادة من الأراضي المجاورة لها في زراعة محصول (الرز) الذي اشتهرت به المنطقة وصيد الأسماك الذي وفر الغذاء لسكان المدينة ومصدر رزقهم مع باقي المناطق المجاورة. وكان للعامل الديني أثراً واضحاً في تعزيز موقع المدينة، إذ وفر النهر طريقاً سهلاً لقوافل الزائرين لمرافد الأئمة الأطهار في كربلاء والنجف، الأمر الذي ساعد على ظهور الوظائف المختلفة فيها كإقامة محطات الراحة والانتظار التي تمثلت بالخانات (الوقف والعقيلة زينب وخان الربع) وتوفير وسائل النقل المائية والعربات التي تجرها الحيوانات، وظهرت معها الوظيفة التجارية التي حققت أرباحاً عالية عند التجار في رحلاتهم الطويلة من الجنوب الى الشمال وبالعكس، وأضحت المدينة بحكم موقعها النهري تؤدي دور المخزن والمتجر من الإنتاج الزراعي (الرز والتمور والتبغ) والصناعات البسيطة من سعف النخيل والفخار وغيرها والذي سهل نقله بين مدن العراق الأخرى بواسطة السفن.

ب/ طبيعة السطح:

تقع المنطقة ضمن السهل الرسوبي الذي تكون من ترسبات قديمة وحديثة من الطمي والرمل الذي يحمله نهر الفرات عند فيضاناته المستمرة إذ بلغ معدل الترسبات فيها 60 سم كل مائة عام وان هذه الترسبات اضفت على تربتها الخصوبة ، كما ان انخفاض مستوى الارض فيها ساعد على قيام الري السحي سيحاً، وارتفعت منطقة الحلة المجاورة لها ما بين (20-34 م) فوق مستوى البحر⁽²³⁾ ساعدت طبيعة التربة الطينية في المنطقة المحصورة من شمال الهندية وحتى جنوب الكوفة على عملية النحت والنقل والإرساب، فضلا عن الفيضانات المتكررة التي ساعدها انحدار الأرض نحو الجنوب البالغ (10.5سم) في الكيلومتر مقارنة بانحدار دجلة البالغ (6.9سم) في الكيلومتر على الحفر والإرساب وانحراف الفرات باتجاه الغرب⁽²⁴⁾. تمتاز تربتها بانها ذات نسيج خشن كونها ترب كتوف الأنهار، فعدت من أجود أنواع الترب، وموضع الهندية امتاز باستواء ارضه، وأعطت كتوف النهر السد الطبيعي الذي يقبها من الفيضانات وعامل تحدي لنمو المدينة الحضاري حتى إنشاء سدة الهندية عام 1913م، وان انبساط ارض المدينة وانخفاض مستواها جعل المياه الجوفية قريبة من السطح يسود المنطقة المناخ الصحراوي الذي يتصف بالتطرف الشديد في درجات الحرارة خلال فصل الصيف الطويل والذي انعكس على الزراعة وأنماط العمارة إذ اخذ الناس الخصائص المناخية بنظر الاعتبار والمتمثلة بقلة الامطار واتجاه الرياح والتباين الكبير في درجات الحرارة) وأثرها على أنماط السكن والشوارع والأسواق في جعلها متقاربة لتوفير اكبر قدر ممكن من الظل والحماية من الغزوات أو الاعتداءات الخارجية.

ج/ تغير مجرى نهر الفرات

كان نهر الفرات يجري قديماً الى الشرق من منطقة الهندية شرق بابل، وغير النهر مجراه كثيراً خلال الفترات التاريخية القديمة، من شمال المدينة وحتى جنوب الكوفة بسبب انحدار الارض ورخاوة التربة التي سهلت عملية النحت والإرساب، واستقر مجرى النهر بالجريان باتجاه شرق بابل في العهد البابلي القديم ألفي سنة وكانت الحلة تقع حينها غربه، وذكرت المصادر ان قناة (مارسارس) تفرعت من الضفة اليمنى لنهر الفرات باتجاه الجنوب وتمر في (فولكيسيا وبورسبيا) وسقت المستوطنات في موقع الهندية الحالي ويمكن مشاهدة بقايا القناة على بعد أحد عشر كيلومتر غرب مدينة المسيب، إذ أن نصفها الشمالي مطور حالياً ونصفها الجنوبي استمر فيه جريان المياه من نهر الفرات بواسطة قناة الهندية الحالية⁽²⁵⁾ تحول نهر الفرات الى مجراه الحالي المار بمدينة الهندية في عهد الإسكندر المقدوني (331-323 ق0م) وسمي باسم (بالاكوباس) عند الكتاب الكلاسيكيين، وباسم الفلوجة في المراجع العربية والذي اعتقده المهندس وليام ويلكوكس انه نهر جيحون الوارد ذكره في سفر التكوين⁽²⁶⁾، فعمل الإسكندر المقدوني على إكمال حفرة بانتخاب ارض قوية والتحكم به في موقع صدر الهندية الحالي والذي كان فمه من السعة والعمق بحيث يسمح بمرور المياه إليه من الفرات وقت الصيهدود، وقام ببناء السدود عليه لضبط مياهه، وهدف الإسكندر من مشروعه هذا تحقيق ما يريده في مخيلته في جعل بابل عاصمة إمبراطوريته و تأمين وصول المياه إليها والاستفادة منها في تخفيف الضغط المائي على نهر فرات الحلة. أصبح نهر (بالاكوباس) فرعاً موازياً لنهر فرات الحلة في الغرب، وعاد بعد مدة نهر فرات الحلة ليكون النهر الرئيس للفرات في نهاية حكم الإسكندر عندما طمر وأصبح يؤدي وظيفة المصرف لمياه الفرات الزائدة في موسم الفيضان، فكثر الأهورار والمستنقعات مثل (الايح و فريحة و جباس والهندية والبوسوف والعوبية وغيرها)، وكان يطلق عليه في العهد الاسلامي نهر الكوفة (فشلت مشاريع العثمانيين في إيصال مياه الفرات الى مدينتي الكوفة والنجف في عهد السلطان سليم الثاني (1566-1574م) بتوجيه والي بغداد علي باشا على تنظيم وكري القناة التي تصل المياه الى الكوفة⁽²⁷⁾، كما طمرت القناة التي شقها الشاه (عباس الأول) عند احتلال الصفويين للعراق عام 1623م بذات الهدف من نهر الفرات الى النجف⁽²⁸⁾ ثم غمرت القناة بالطمي والرمال التي حفرها الوالي العثماني إبراهيم باشا (1681-1683م) بعد انجازها، لارتفاع الأراضي الرملية التي تجري فيها المياه باتجاه النجف⁽²⁹⁾. وفي عهد المماليك العثمانيين أعيدت الحياة لنهر (بالاكوباس) بموافقتهم لمنظمة (أوده) الهندية في عهد (اصف الدولة) على حفره بمساهمة مالية قدرها 500 ألف روبية من قبل وزير أوده الأول (حسن رضا خان) في تسعينيات القرن الثامن عشر الميلادي لإيصال الماء إلى النجف، بالاستفادة من منخفضات النهر القديم، حيث تدفقت المياه فيه بصورة طبيعية في مطلع القرن التاسع عشر، محدثة تغيرات مائية وبيئية كبيرة في المنطقة التي يجري فيها، وبذلك أصبحت القناة تستنزف القسم الأعظم من مياه نهر فرات الحلة مغيرة مجراه نحوها منذ عام 1860م بطول 73 ميلاً قبل أن يصل (بحر النجف)⁽³⁰⁾ مارة وسط المدينة التي اتخذت تسميتها منه نسبة إلى منفذي المشروع من الهنود. وقد وجدنا أن تسمية المدينة المحلي (طويريج) جاء من لفظ الكلمتين الانكليزيتين ((TWO WAY REACH على مدينة الهندية بمعنى ملتقى الطريقين، بعد منح العثمانيين الشركات البريطانية (لنج) وإخوانه بعد عام 1860م تأليف شركة نقل نهريّة وكثرة رسو السفن على جانبي مركزها في النهر.

د/ نمو الإنتاج الزراعي

واجهت الحكومة العثمانية مصاعب كثيرة في إدارة المنطقة بعد استقرار قناة الهندية لتكون المجرى الرئيس للفرات، والذي تسبب بجفاف المياه في نهر فرات الحلة، ومؤثراً على كثافة التركيز السكاني المستقر على جانبي النهر، والتي باتت تعيش على ما تحصل عليه من المياه المتجمعة في منخفضات مجراه واضطروا للهجرة إلى أماكن أخرى من العراق وبخاصة إلى الهندية. امتهنت العشائر المهاجرة الى مناطق الهندية حرفة الزراعة معتمدين طريقة السقي سيحاً لمحاصيلهم، كون أرضها صالحة لزراعة الرز بنوعيه (النثر) الذي يتميز بناتج ثمره قليل وزراعته محدودة المساحة، و(الشنل) المعروف بقلع خصل من الزرع المنثور وتشتل في محل زراعي آخر ويعناية أفضل ومتميزة، ويكون ناتج ثمره خمسة أضعاف النوع الأول، ورز الهندية أعلى وأجود أنواع الرز في العراق ويزرع حصرياً في الهندية والشامية⁽³¹⁾. ومن المحاصيل الأخرى التبغ (التنباك) Nicotiana glauca، الذي انحصرت زراعته في منطقة (الجدول الغربي) لملائمة مناخها وتربتها على نمو هذا النبات، وبمساحة 1500 دونم كانت غلة الدونم الواحد يتراوح بين (250-300 كلغم)⁽³²⁾ والتي أفادت منه الدولة العثمانية عام 1884م بعقدها امتياز لاحتكار شراء ومعالجة وبيع التبغ المنتج على أراضيها لشركة فرنسية نمساوية عرفت اختصاراً بـ(الريجي)

Regie Cointeressee des tabacs ottomans، ومقرها في استانبول عام 1886م ببدل سنوي مقداره (750) ليرة عثمانية وبامتياز لمدة 30 سنة ولها فروع في ولايات العراق تسمى بـ(نظارة الريجي)⁽³³⁾ وكان مأمور ريحي الهندية ومحاسبه وموظفه تابعون الى مديرية سنجق كربلاء. أسهمت سياسة تفويض الاراضي على زيادة حجم الإنتاج الزراعي في المنطقة الذي زاد بدوره

من الخزينة العثمانية من أموال الضرائب على المحاصيل الزراعية المنتجة والمصدرة، فقد بلغ إنتاج منطقة الخواص من الشعير للمدة 1878-1882م بـ(121280) حقه وإنتاج الشلب لنفس المدة بـ(849748)⁽³⁴⁾ حقه، فضلاً عن الإنتاج في المناطق المتناثر من الأراضي الزراعية في المدينة ، وصاحبها حصول الحكومة على واردات ضريبية عالية على الإنتاج الزراعي الكلي في منطقة الهندية التي حددتها جريدة الزوراء في عام 1909م لثلاثة أشهر بـ(590565) قرشاً، وفي عام 1910م بـ(219213) قرشاً، وفي عام 1911م لشهر آذار بلغت (42599) قرشاً⁽³⁵⁾. ازدهرت المنطقة بزراعة فسائل النخيل في بداية القرن العشرين بعد تثبيت سندات الطابو، واشتهرت بأنواع التمور من (الزهدي والخستاي) وغيرها، إذ أصبحت البساتين عامرة في اغلب مناطق الهندية وعلى جانبي النهر، ثم على جداوله في بداية الحكم الوطني عام 1921م، وعدت المنطقة أكبر منتج للتمر بعد مدينة البصرة، يصدر أغلبه الى سوريا والأردن ودول الخليج العربي، وهناك محاصيل زراعية أخرى (الحنطة والشعير) خصصت زراعتها لسد حاجة السوق المحلي أو الاكتفاء الذاتي منها لهم ولحيواناتهم، فضلاً عن زراعة الخضار والفواكه التي تعد مزروعات صغيرة في بعض البساتين القريبة من مصدر المياه⁽³⁶⁾. ساعد نمو الإنتاج الزراعي على جذب السكان الى المنطقة من مزارعين وتجار ومستثمرين، والذي انعكس ايجابيا على التطور العمراني والتخطيطي فيها ، كما استقر في المدينة المتقنون وأصحاب المصانع البسيطة (تقشير الرز وطحن الحبوب) والأثرياء من اليهود، فاصبحت مركزاً "تجارياً" في الفرات الأوسط، فانتشرت الأبنية التجارية (الأسواق، الدكاكين، مخازن الحبوب وخانات تقشير الرز وغيرها) والإدارية (السراي وملحقاته ودوائر الحكومة الأخرى).

ه/العلاقات الإقليمية للمدينة

ساعد وقوع المدينة على نهر الفرات على سهولة اتصالها مع مدن العراق الأخرى، حيث برز بها النقل المائي خاصة وإنها محاطة بالأهوار والمستنقعات التي تغذيها الفيضانات ، ولاستفادة الحكومة العثمانية من النقل النهري وافقت عام 1834م على طلب الحكومة البريطانية بتسيير باخرتين بانتظام في نهر الفرات والتي اشترط ان يكون (المشروع نافعاً للفريقين ولا محذور منه)⁽³⁷⁾. حققت تلك البواخر وما أضيف إليها من بواخر أخرى نجاحاً ملحوظاً على عتائر منطقة الهندية من حيث سرعة الاتصالات والنقل والملاحة النهرية عبر نهر الهندية عام 1855م وما بعدها عندما دب الخراب في نهر فرات الحلة، وأصبحت البواخر واسطة لنقل الفواكه والخضر والزائرين على جانبي المدينة ومع المدن المجاورة (كربلاء، المسيب، الحلة، والنجف). تميزت المدينة بكثرة مخازنها في حفظ الرز والتمور، ومتاجر السلع والبضائع وأسواق لبيع وشراء الحصران والبوارى التي تجلب من مناطق أهوار الجنوب، وتحددت اختصاصات دكاكين الحرفيين في الأسواق، وظهر التخصص التجاري في النشاط الاقتصادي، إذ بان عليها ذلك في نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت الظهير الاقتصادي لمدينتي كربلاء والنجف الأشرف الصحراويتين وميناء يزخر بكثرة السفن التي تصل بعضها الى السد الترابي في كربلاء (السليمانية)⁽³⁸⁾ الذي يبعد عشر كيلومترات شرق كربلاء والى خان الربع على أطراف الصحراء لاتصال الأهوار والمستنقعات بنهر الفرات وقت الفيضانات. اختلفت المدينة في أنماط الحياة الحضرية فيها بين البادية والريفية في صلة القرابة إلا أن أكثر أسر المدينة لا تمت بصلة القرابة فيما بينها سوى القرب المكاني، الأمر الذي عزز بينهم الزيارات واللقاءات المستمرة في مناسبات اجتماعية كثيرة منها الدينية (الأعياد والزيارات الخاصة لمرقد الأئمة) ومنها الأسرية (الزواج والختان والولادة والوفاة) مما شد في ترابطها الاجتماعي وفيما بين أفرادها وبين المدن المجاورة التي تغلغل سكانها بينهم بعلاقات الزواج والمصاهرة، لاسيما وان المنطقة اعتنقت المذهب الشيعي الأمامي، فنشأ الاحترام والتقدير الكبيرين للسادة العلويين فيها، حيث سعى شيخ عشيرة بني حسن (أسنار) من تزويج ابنتيه للسيد هادي مرزة الفز ويني في مركز المدينة، ومحمد إبراهيم بحر العلوم خارج المدينة بعد أن أكرمه الشيخ ارض زراعية واسعة بين مدينتي كربلاء والهندية⁽³⁹⁾. اشتهرت المدينة بإقامة الشعائر الحسينية ومنها ما يطلق عليه (ركضه طويريج) التي تقام ليلة التاسع من شهر محرم في التقويم الهجري في ثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي، واختلفت الروايات حول فكرة تأسيسها، ويبدو أنها نظمت من قبل أعيان وسادات المدينة، ثم انتقلت مراسيمها إلى مدينة كربلاء حيث تقام ظهر يوم العاشر من محرم، ويشارك فيها جمع غفير من الزائرين من مختلف مدن العراق ولا تزال تؤدي في الوقت الحاضر⁽⁴⁰⁾، انطلاقاً من جانب المدينة الكبير المحاذي للجسر) تحتضن ارض المدينة مقابر للأئمة وأبنائهم ولبعض الشخصيات الدينية (مرقد بنات الحسن ابن علي ابن أبي طالب وأحفاد علي بن موسى الرضا السيد محمد بن عبد الله بن العباس بن علي ابن أبي طالب) ، إذ يؤمها الزائرون من مختلف مدن العراق في أوقات معلومة طلباً للثواب الأمر الذي أثر في نموها العمراني وفي شهرتها لتكون اقرب الى المدن السياحية الدينية لاسيما وأنها على طريق حلة كربلاء.

توجد في نطاق المدينة صناعة طابوق (الكورة) الذي دخل في بناء اغلب الأبنية الحكومية، كما نقل الكثير منه لبناء سدة الهندية عام 1911م والى مدينة كربلاء ومنطقة الخواص وأبي غرق (شرق المدينة) وغيرها. استخدم سكان المدينة سعف النخيل في صناعة (الكراسي والأقفاس والشبابيك المحشاة بالعقول والشريحة وغيرها) ومن الخوص صنع (الخصاف لأكياس التمر والسوابل والسلال والحبال والمراوح اليدوية والكواشر والمكانس والزناويل وغيرها) التي أغرقت أسواق المدن المجاورة، كما كثرت فيها المعامل التقليدية لصناعة الدبس من التمور وتخصصت عوائل معروفة في تصديره إلى خارج المدينة، فضلاً عن الصناعات التي يحتاجها الفلاح كـ(المحراث والمنجل والمسحاة والسلاسل واللجام والسكين والسيف والخنجر) وصناعة (الجاون والرحى والمذرات) من لدن النجارين و(القدور والأواني والأباريق والكتلي والمسخنة النحاسية) من لدن الصفايرين، هي الأخرى صدرت بعضها إلى المدن المجاورة، وبرزت صناعة وسائل النقل المائية (الجليكة والكعد المهيلة والبلم) من الخشب من قبل أشهر النجارين والحدادين والقيارين (جلاليف) والتي حظيت بطلب متميز عليها في مدن الجنوب والأهوار وأطلق على تسميتها (الطويرجاية).

المبحث الثالث: المراحل التاريخية لتطور المدينة⁽⁴¹⁾

أ/المرحلة الأولى: تمتد من 1817-1842م

من الصعوبة تحديد التطور السياسي للمدينة في تاريخ محدد بيوم او أكثر، ولكن تطور مع التغيير المورفولوجي الذي قد يستهلك جيلاً أو أكثر (سكنت مجاميع متفرقة من الأسر في جانبها الشرقي، اقتصر عملهم على صيد الأسماك والزراعة في مساحات محدودة صغيرة لكون المنطقة مغمورة بمياه الفيضانات، ومنهم من عمل على تقديم الخدمات لزائري المرقد المقدسة في مدينة كربلاء من توفير السكن أو نقلهم بواسطة السفن البدائية الى سد السليمانية الترابي، واستقر على محيط القناة الغربي عدة أسر من

عشيرة (بني طرف) التي تضررت سياسيا في منطقة الحويزة الحدودية مع إيران، عندما نفذت بنود معاهدة ارض روم الثانية عام 1847م، واسر أخرى جاءت الى المنطقة من عشائر منطقة (الحسكة) في الديوانية لجفاف او قلة المياه في نهرها، و كانتا النواة لجذب ما تبقى من عشائرها عندما استقرت قناة الهندية في مجراها الجديد⁽⁴²⁾. وصفت المنطقة في عهد الوالي سليمان باشا القليل (1810-1808م) انها تخلو من التجمعات السكنية الكثيفة وتميزت بزراعة الرز⁽⁴³⁾.

ظهر التجمع السكاني فيها على هيئة قرية صغيرة تبعت لواء الحلة إدارياً، واستقر في منطقة الطنبي شرق القناة، وكانت قرية غير متجانسة تضم جماعات مختلفة اجتماعياً، خليط من البدو والمزارعين والمتحضرين لا يتجاوز عدد مساكنها البسيطة الثلاثين تتكون في معظمها من الخيام، ومحاطة بظهير من حقول الرز، الذي جعلها فيما بعد سوقاً لتجارته. سادت أنماط الريف على مجتمعها كالسكن في أكواخ عملت من جذوع النخيل وسقفت بالسعف والبوارى وبعضها استخدم الطين (اللين) في البناء وسقف من أغصان الأشجار والقصب والبردي، كما امتهنت بعض الأسر تربية الحيوانات الأليفة (الأغنام والأبقار والجاموس) القاطنة قرب الأهوار والمستنقعات. اندمجت في هذه المرحلة طرق المواصلات البرية على محيطها باستثناء الطريق الترابي الشرقي الواصل لمدينة الحلة، وكثرت على طريق القناة الغربي والشمالي في منطقة الهندية البرك والمستنقعات، وفي محيطها شرقي القناة الجنوبي (بحيرة الهندية) لذلك ساد النقل المائي هناك حيث ساعد على سرعة نموها الاقتصادي ثم العمراني، فضلاً عن زيادة مساحة المنطقة السكنية تبعاً بعد دفن المنخفضات والبرك المائية الملاصقة للقناة على محيطها الشمالي والجنوبي. لم يظهر على القرية نماذج أو أشكال مادية متميزة في المظهر الحضاري من المخطط المعماري ونظام الشوارع واستعمالات الأرض الحضرية، لعدم اهتمام الحكومة بها ولتعرضها للفيضانات المستمرة وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة التي أدت إلى موت أعداد كثيرة من سكانها.

ب/ المرحلة الثانية (1843-1890م)

كانت اغلب الموروثات المعمارية في هذه المرحلة أبنية عامة لوظائف إدارية وعسكرية ودينية وتجارية، برز فيها واضحا نمط الحياة الحضرية أكثر من مرحلة النشأة بعد التكوين، واستخدم في بناء بعض الوحدات مواد بناء جديدة تتصف بالثبات وفي تشكيل نماذج معمارية جديدة كالطابوق والجص. بنا الوالي العثماني محمد نجيب باشا بعد قمعه انتفاضة كربلاء عام 1843م، لسلطة الحكومة قلعين في مركز الهندية: الأولى من الطابوق والطين وجعلها مقراً للجيش وقيادته في منطقة (الطنبي)، والثانية لأمير زبيد الشيخ (وادي الشفلح) تحيطها خيام لمعاونه وجنده في استحصال الميري⁽⁴⁵⁾، هدمت الأولى عام 1849م في انتفاضة شيخ عشائر الجراح (غضب سلمان العجة)⁽⁴⁶⁾ في عهد الوالي العثماني عبد الكريم نادر باشا (1848-1850م) والتي لم نعرف شيئاً عن عمرانها وهندستها، كما هدمت القلاع التي بنتها الدولة لاحقاً في عهد الوالي محمد رشيد باشا الكوزلكلي (1851-1856م) المشيدة خارج حدود المدينة⁽⁴⁷⁾. تطورت المدينة مورفولوجياً في عهد الوالي مدحت باشا (1869-1872) وما بعده من حيث الوحدات المعمارية وطرز المساكن وأنظمة الشوارع، وأصبحت القرية قضاءً من المرتبة الأولى في عام 1870م⁽⁴⁸⁾.

زادت مساحات الأرض اليابسة في الجانب الغربي من القناة، إذ دفتها الأسر النازحة إليها بعد إزالة القصب والبردي عنها، وأطلق عليها لاحقاً (قصبه طوبريج) و قدر عدد المساكن فيها بخمس وستين بيتاً بنيت من الطابوق والطين وبعمارة بسيطة، وعجل الوالي مدحت باشا على توطين العشائر على محيطها عندما طبق قانون الأراضي العثماني في منطقة الهندية مؤخرًا لضمان حيابة الأرض بمنحهم صكوك تملك (سندات طابو) عن قطع الأراضي الخاضعة لإدارة الدولة، وتشجيعه على بيع مساحات كبيرة من أراضي الدولة إلى عامة الناس من الأثرياء واليهود⁽⁴⁹⁾. لا توجد إحصائية دقيقة لعدد المستفيدين من قانون التملك في المدينة ومساحتها لإحجام الأفراد عن تسجيل حقوقهم رسمياً خوفاً من مصادرتها في حالة عجزهم عن دفع الضرائب أو الخشية من سوقهم إلى الخدمة العسكرية عند تسجيل الأرض باسمهم، لذلك اختاروا تسجيلها إلى شيوخهم أو جباة ضرائب سابقين أو تجار من المدن مقابل تمتعهم بحقوق الاستزراع وحصة المحصول⁽⁵⁰⁾. شيد في المدينة عام 1875م سراي الحكومة، يبعد سبعين متراً غرب القناة، وقد أرخ بناءه الشاعر الشيخ محسن الخضيرى بأبيات من الشعر مدح فيها المتصرف والقائم مقام آنذاك (عبد الرحمن بيك) قائلاً⁽⁵¹⁾.

وبنفسى قصرها السامي فقد
لم يكن قصراً فأرخ: إنما
جل أن يشبهه قصر مشيد
هو صرح من قوارير ممرمد⁽⁵²⁾

بني السراي على مساحة تقدر بـ(8000م) من الطابوق والجص وبطابوق وسقف بالخشب والبوارى، وضم أكثر من عشرين غرفة، وكان مدخل السراي مقابل القناة وعلى جانبي المدخل وضع السجن، وعلى أعلى الباب الخارجية لوحة من الكاشي الكر بلائي كتب عليها (العدل أساس الملك) وفي غرب السراي انشأ ستة غرف بذات المواصفات استخدمت ملاحق خدمية للموظفين والحرس والعمال، وأضيف إليه بناء حديث من الطابوق والاسمنت والحديد بعد الاحتلال البريطاني، وفي شمال السراي أبنية الحظائر وإسطبل الحيوانات (الخيول والبغال) التي يستخدمها الجيش العثماني والجنדרمة في النقل وحفظ الأمن والنظام، وأزيل الاثنان من قبل البلدية عام 1971م. نظمت الشوارع داخل المدينة وتميزت باستقامتها وسعتها التي حددتها الدولة بالمشيد عليها، إذ كان للبلدية دور في تخطيطها، إذ أن شارع الكورنيش تميز باستقامته وبطول 600م، يقطعه شمالاً طريق كربلاء ونظم شارعان موازيان للكورنيش جنوب المدينة، في حين لم تستطع البلدية السيطرة على المتجاوزين في تنظيم شوارعها، فبقيت إلى الآن على انحائها وتعرجاتها البعيدة عن المركز. شجعت الديانة الإسلامية الحياة الحضرية والاستقرار البشري والتآلف بين الناس التي تمثلت في بناء المساجد الجامعة، إذ بني الكثير منها في المجتمع الحضري، فضلاً عن ما تتطلبه المدينة من متطلبات وخدمات ذات صلة بالوظيفة الدينية تؤدي إلى ازدياد حجمها وازدهارها الحضاري من (الجوامع والحسينيات والكنائس لطائفة اليهود)، فقد شيدت الحكومة العثمانية جامع الهندية في محلة الكص عام 1885م من مادة الطابوق والجص بعمارة بسيطة على مساحة (2400م) وسقفت قاعة الصلاة بالخشب والحصران، ويحتوي على منذنة قاعدتها سداسية الشكل طول ضلعها متراً وارتفاعها ثلاثين متراً اسقط قسماً منها بنيران القوات البريطانية في ثورة العشرين، وظهرت فيها إبداعات العمارة الإسلامية من الزخارف والمقرنصات وتزينها بالقاشان الكربلائي. وفي عام 1886م بنيت الحكومة العثمانية حماماً خاصاً بجاليته وموظفيها وقواتها المسلحة (الجنדרمة والشرطة) مقابل الجسر الخشبي القائم غرب القناة في نفس المحلة، ضم ست إبنات على شكل أطواق سقفت بالطابوق والجص، وتشرف على الفناء المسقف قبة قطرهما ثلاثة عشر متراً في مركزها (منور) من الزجاج لتأمين الإنارة الطبيعية، ووسط الفناء حوض للماء مقرنص

تتوسطه نافورة، وفي شرق الفناء مدخل الاستحمام صفت أرضيته بالطابق الفرشي والقيرو ويحوي على خزان للماء الساخن (خزينة)، وتميز الحمام بوجود عدة دهاليز أسفل بناء الاستحمام لمرور التيارات الهوائية الحارة لغرض تسخين أرضية الحمام، وقد أزيل الحمام في نهاية السبعينيات من القرن الماضي. بقيت بيوت الفقراء على حالها من أكواخ الطين أو السعف وجذوع النخيل، وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر ساهمت سياسة تفويض أراضي الهندية بنظام الطابو على بيع مساحات كثيرة من الأراضي التابعة للدولة في حدود المدينة بأسعار زهيدة ولأجل طويلة، الأمر الذي شجع العوائل الثرية من السادة القزوينيين والملالي والجنابيين واليو صواف ورؤساء العشائر واليهود وبعضاً من الموظفين الحكوميين على البناء والسكن وفقاً لتصاميم تماسك الوحدات البنائية متأثرة بعامل المناخ، بان عليها التلاصق بهدف الحماية من أشعة الشمس وحرارتها، فتميزت جدران أبنيتها بسمكها الكبير، واستخدم في بناءها الطابوق المحروق بالشمس (اللبن) أو الطابوق المحروق بالنار (الكورة) وكانت بيوت الأثرياء واليهود تحتوي على أبواب وشبابيك خشبية بسيطة لتوفير الضياء داخل الغرف والتي انعدمت في مساكن الفقراء، وفي بعض البيوت توجد مساحة أسفل البناء تسمى (سرداب) في أعلاها فتحة تتصل بهليز إلى السطح كي تجلب الهواء من الأعلى إلى الأسفل، تسمى الملا قف (البادگیر)، وخلت تلك البيوت من الزخارف والتنميط المعماريين المعقدين في هذه المرحلة.

بلغت مساحة المدينة المشيدة حوالي (238 دونم)⁽⁵³⁾ والجدول التالي يوضح عدد نفوسها مع العشائر التابعة لإدارتها حسب الإحصائيات التي نشرتها السلناتمات العثمانية في وقتها عن نفوس قضاء الهندية⁽⁵⁴⁾.

السنة	عدد السكان
1891	3224 نسمة
1893	4162 نسمة
1894	8614 نسمة
1897	4403 نسمة
1898	4512 نسمة
1900	7405 نسمة

ترتبط مدينة الهندية بطريق بري غير معبد مع مدينتي الحلة وكربلاء، ويستغرق المسير فيه مع حيواناتهم ثلاث ساعات، وإلى كربلاء أربع ساعات⁽⁵⁵⁾، وكان الطريق الأول من الأهمية فاستخدمته السلطات العثمانية في توجيه حملاتها ضد عشائر الهندية عندما تمتنع عن دفع الميري أو تقاوم السلطة، فضلاً عن استخدام قناة الهندية بنقل جنودها بواسطة السفن إلى المنطقة. ازدهرت عمليات النقل المائي في نهر الهندية بين مدينة البصرة ومدن أعالي الفرات بواسطة السفن الشراعية الصغيرة والكبيرة التي تراوحت حمولة بعضها ب (40-50) طناً⁽⁵⁶⁾، كما استخدمت القوارب والكعود في النقل بين مناطق المدينة القريبة منها وأريافها، وازدهرت عملية صيد الأسماك وتجارها في المدينة، وفي داخل المدينة وخارجها استخدمت حيوانات الحمل (الإبل، الحمير والخيول) في نقل البضائع والسلع والمنتجات الزراعية والحيوانية⁽⁵⁷⁾، وتولى المقاولون نقل المسافرين وحمولاتهم بواسطة عربات خشبية تسحبها عدد من الخيول التي أسهمت بتذليل صعوبات السفر والنقل إلى المدن المجاورة. وبلغت بعض الرسوم الكمركية التي حصلت عليها الحكومة العثمانية عام 1304هـ/1886م، من منطقة الهندية، مقدارها مؤشر بالقرش والبارة حسبما يلي⁽⁵⁸⁾.

1- الاحتنساب (*): 108020 قرش و20 بارة.

2- الطمغا: 5220 قرش و10 بارة.

3- الطالبية: 6520 قرش و20 بارة.

وتؤثر تلك الموارد على ازدهار تجارة المدينة ونشاط أسواقها التجارية وصناعاتها البسيطة من خلال المبالغ الضريبية العالية على السلع والمواد الزراعية التي صدرتها المدينة إلى مناطق العراق المختلفة.

المرحلة الثالثة: 1891-1933م

زادت أهمية المدينة التجارية في تسعينيات القرن التاسع عندما أقدمت الحكومة العثمانية على نقل مقر لواء الحلة إلى الديوانية عام 1892م، لتدهور الإنتاج الزراعي هناك بسبب استقرار مجرى الفرات الرئيسي من نهر الحلة إلى نهر الهندية، الأمر الذي قلت فيه كميات المياه الكافية للسقي الزراعي، والتي لم تنفع سدة (شوندرفر)⁽⁵⁹⁾ فيما بعد على حل مشكلة توزيع المياه بين نهري فرات الحلة والهندية في السنوات اللاحقة، وساعد استقرار العشائر وهبوطها في منطقة الهندية على الأمن والنظام نتيجة السياسة الرشيدة التي اتبعتها الحكومة العثمانية في المنطقة بتطبيق نظام الطابو وتنظيم الحصص المائية على الأرض الزراعية، فضلاً عن التزام العشائر في تسديد الضرائب والميري الذي أفاد الحكومة مالياً، حيث زار المدينة الوالي سري باشا عام 1890م وحل فيها

الوالي أبو بكر حازم بيك عام 1907م عندما تضرر سد (شوندرفر) من جراء الفيضان الشديد، كما زارها الوالي جمال بيك عام 1912م للإشراف على كادرها الإداري والزراعي⁽⁶⁰⁾.

تلك الأسباب وغيرها ساعدت على النمو التجاري في المدينة وظهور الحوانيت والمخازن والأسواق، وزادت خلال السنين اللاحقة لتوسع العلاقات التجارية بين المدينة ومحيطها العشائري الزراعي والذي ضم نسبة عالية من القوى العاملة وزيادة في مساحة المنطقة المعمورة، فأصبح الشارع الغربي الموازي للنهر (الكورنيش) يتصف بأعلى كثافة للاستعمال التجاري، إذ ازدحمت فيه أبنية الخانات فبلغ عددها اثني عشرة متجراً ودكاكين المهن الحرة المتخصصة، قدر عددها بأكثر من خمس وعشرين دكاناً، مستفيدة من النهر في نقل بضائعهم ووفرة المنتجات الزراعية منهم واليهيم، كما جاور تلك المحلات التجارية شارعين موازيين تحولت إلى سوقين (سوق الهنود) و(السوق الكبير) تخصصت بعضها في التجارة وخاصة بتجارة المفرد المتخصصة، وسقف السوقين في أربعينيات القرن العشرين بالحديد والخشب. كثر السكن في مركز المدينة وزاد عدد المساكن التي تجاوزت المائة وكذلك الدوائر الحكومية، وبقي طراز بناءها على سابقه، ومن مظاهر هذه الزيادة إنشاء المجلس البلدي وبناء البلدية على شارع الكورنيش المطل على النهر وبعض الأبنية البسيطة (دائرتا البريد والمحكمة ودار للقائم مقام والحاكم) في مطلع القرن العشرين، حافظت أبنيتها على نمط العمارة وطرازها السابق في التقليد المعماري الذي فرضته البيئة الاجتماعية والمناخ السائد. بني حمامين متلاصقين في جنوب محلة الكص بذات المواصفات التي نفذت في الحمام السابق، أحدهما للرجال والآخر للنساء، أزيلا في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين وشيد في عام 1914م مسجد مستطيل الشكل في مدخل السوق الكبير بني من الطابوق والجص وسقف بالخشب والحصران، خالي من المنذنة، وشيد مسجد آخر في محلة سيد حسين بذات المواصفات بعد خمس سنوات، وتحولت إحدى المساكن الكبيرة في محلة الكص إلى مدرسة ابتدائية في نهاية العشرينيات من القرن العشرين، وبنيت قبالة المدرسة ستة دور حكومية بسيطة عام 1929م وفق طراز معماري جديد لإسكان موظفي الدولة، يحتوي كل دار في الوسط على فناء مفتوح وزاد في هذه الدور عدد الشبائيك التي كانت تصنع من الخشب، وتشرف على الفناء خمس غرف، وفيه حمام ومرافق صحية، مبني من الطابوق والجص ومسقفة بالخشب والبوارى، وفي شمال الدور شيدت مستشفى على نفس مواصفات الأبنية الحكومية (الطراز الشرقي) تتكون من مساحة مستطيلة (3200م²) بنيت من الطابوق والجص وسقفت بالخشب والبوارى، تضم غرف للأطباء والمرضيين والمرضات ومخزن، وهي خالية من الاسرة لرقود المرضى، وعلى جانب المستشفى الشرقي بنيت صيدلية وغرفة للتضميد، وعزلت غرفة أخرى في جنوب المستشفى استخدمت (للتشريح) في تشخيص أسباب الوفاة. شيد المحسنون من أهل المدينة خانين (وقف) متلاصقين لإيواء الفقراء والمتسولين وسكن الزائرين القادمين لزيارة مرقد الأئمة (ع) في كربلاء، على ضفة النهر الغربية جنوب المدينة، تعد عمارتهما من السمات الرئيسية في المدينة، أبعاد الأول حوالي (50مX60م) تقع بوابته الرئيسية على كورنيش النهر مستقطعة من الإيوان الأوسط للأواوين السبع في الجهة الشرقية، وتعلو البوابة تلاقي أربع دعائم من الطابوق عملت عليها القبة، وتوزع الأواوين الأخرى على جميع جهات الخان، فالشمالية والجنوبية تضم كل واحدة ثمانية أواوين وعلى تسعة في الغرب مساحاتها متساوية وبارتفاع حوالي ستة أمتار وبعمق سبعة أمتار، كل إيوان مسقف بخمسة عقود مدببة وبزخرفة حصرية، وفي سقفها فتحة (ملاقف هوائية) بطول متر وعرض عشرة سنتيمترات صممت لإدخال الهواء من الأعلى، وعلا الإيوان روابط أعمدة الأخشاب التي عملت لتقوية البناء فيها، وجميع الأواوين مفتوحة على الفناء الداخلي بأقواس مدببة، أغلقت بعضها حديثاً لاستغلالها كغرف للخرن ومرافق أخرى، وفي الخان نص تذكاري عمل بالقاشان الكربلائي كتب عليه تاريخ تجديد الخان في عام 1371هـ/1951م، وجاء في بيت شعر لأحد الشعراء تحدد فيه تاريخ ترميمه عام 1400هـ/1980م

شاد الحسين بن الخليل منزلاً
لزائري خامس أصحاب العبا
أرخته مأوى يكن للغربا
واليوم لما جددوا بنائه

والخان الآخر كان تصميمه مشابها للخان السابق وبمساحة أقل منه، يحتوي على خمسة أواوين في جهتي الشمال والجنوب، فيه مصلى قياساته حدود (10X16م) ويضم خمسة دعائم ضخمة، مبنية الواحدة عن الأخرى بحوالي خمسة أمتار، وسقف المصلى بعشرة قباب عملت على تحويل الدعائم في كل أربع منها تستند قبة، وعلا الخان طابق ثان في الجهة الغربية، تقع فيه ستة غرف متلاصقة ومتساوية الأبعاد طول ضلع الغرفة أربعة أمتار مسقفة بالخشب القديم والحصران المعمولة من سعف النخيل والقصب، استغلت لمبيت الزائرين، وبني في الزاوية المطلية على النهر مرافق صحية وحمام بسيطين. بقيت مساكن الفقراء في محلات (الداينية ومحرم عيشة والطنبي والكص) على حالها من الأكواخ والصراف، في حين بنا الأثرياء من التجار واليهود مساكنهم من الطابوق والجص بعمارة حديثة مستفيدة من مساحات الأرض الخالية من البناء في بداية الحكم الملكي، بعضها يشبه في تصميمه البيوت التقليدية والبعض الآخر دخلت عليه فنون جميلة في وجود الشناشيل (المشربيات) وهي شبائيك الطابق الأول الخشبية المنزلة والمنتظمة بالامتداد نحو الزقاق، والتي تباين امتدادها فوق الأزقة من ناحية أحجامها ودرجة زخرفتها، وعلى الشبائيك وضع الزجاج المظلل بألوان جذابة للتقليل من حرارة أشعة الشمس ولتأمين الخصوصية. لقد ادخل العثمانيون تلك العمارة إلى العراق في سني حكمهم الأخيرة، والتي يبنى بموجبها الطابق الأرضي من مادة الطابوق ثم يحتل الخشب مكانه في الطابق العلوي بحيث يبلغ الارتفاع الإجمالي حوالي (4-8م) فوق مستوى الدار (الحوش)، وقد راع المعماري وضع غرف ووحدات البيت الأخرى بما يتفق وحركة الشمس الظاهرية، كما وفرت الشبائيك الخشبية الداخلية مع الخارجية المرتفعة الكفاية من الإضاءة والتهوية الطبيعيين، وأطرت باب البيت الخارجي بقوس ذي نقوش من الطابوق، وبعضها وضع على أعلى الباب الزخارف والكتابات القرآنية، ولا تخلو تلك البيوت من (السرداب) والمرافق الصحية (مراحيض وحمامات) في الطابق الأرضي⁽⁶¹⁾. زادت مساحة مركز مدينة الهندية في هذه المرحلة وأصبحت (635) دونم بسبب التطور العمراني في إشغال بعض الأراضي الزراعية القريبة من المدينة في السكن، كما زاد عدد السكان من الولادات والمهاجرين إليها، وبلغ عدد نفوس القضاء بعد انجاز سدة الهندية بـ (4000)⁽⁶²⁾ نسمة، لقد فصلت إدارة المدينة عن متصرفية كربلاء وألحقت بلواء الحلة عام 1918م في ظل الاحتلال البريطاني للعراق، كما تبعت مدينة كربلاء إدارياً لقضاء الهندية عام 1919م خلال أحداث التي سبقت ثورة العشرين، والذي أعطى اهتماماً خاصاً لها من لدن الحكومات المتعاقبة في الإدارة والاقتصاد، وظهر ذلك واضحاً في نمو المدينة المعماري والاقتصادي. وعلى الرغم من تأثير المحاصيل الزراعية بالكوارث الطبيعية أحياناً، فإن منطقة الهندية قد حققت واردات ضريبية جيدة في بعض السنوات التي نشرتها جريدة

الزوراء، تدل على التطور النسبي في زراعة المحاصيل الزراعية على الرغم من تراجعها في بعض السنوات والتي ساعد في ازدهارها الهدوء والاستقرار الأمني العشائري وانتظام توزيع الحصة المائية وسيطرة الحكومة عليها حيث بلغت مجموع الضرائب الزراعية في المنطقة بـ (590565) قرشا عام 1909م وكانت في عام 1910م (219213) قرشا، وفي عام 1911م بلغت (42599) قرشا⁽⁶³⁾ بقيت شوارع وأزقة المدينة على حالها غير معبدة وعلى استقامتها واتساعها، في حين لم نجد مثلها في القرى والنواحي، وكان النقل المائي هو الراجح في المنطقة وما جاورها مع وجود العربات الخشبية التي تجرها الخيول أو الحمير في طرقها البرية، ودخلت وسائل النقل الميكانيكية مع الاحتلال البريطاني للعراق، حيث امتلك بعض الأثرياء السيارة أو السفينة الصغيرة، وساهم حفر جدولين على يمين النهر (بني حسن) وعلى يساره (الجورجية) الموازيان لنهر فرات الهندية عام 1920 بطول 67 كم في توسيع النقل المائي وتغذية الأراضي الزراعية المارين بها، وبغية تأمين سلامة المدينة ودرء دخول مياه الفيضانات المستمرة إليها عملت البلدية على إحاطة المدينة بسدود ترابية (روفة)، أزيلت في ستينيات القرن العشرين مع التل التراي (النيشان) جنوب المدينة مقابل مرقد الجليل أبي هاشم. أنجز الاحتلال البريطاني مقر حكومي له في مركز الهندية في منطقة الطنبي على غرار الطراز الغربي وذا شرفة عالية مطلة على النهر، لإزال قائما في الوقت الحاضر، وأقيم على نفس الطراز بيت لقائم مقام الهندية. استأجرت الحكومة بعض الأبنية الكبيرة لدوام المدارس فيها مطلع الحكم الملكي والذي انعدم وجودها في الأرياف والنواحي، وقدم أثرياء المدينة العون والمساعدة لإدارتها وطلابها، وبقيت مدارس الكتاتيب الأهلية ماثلة في المدينة حتى بداية الثلاثينيات من القرن العشرين.

المرحلة الرابعة: 1933-1958م

حافظت المدينة على موروثها الحضاري من حيث طراز البناء والنمو التجاري، وقل التوسع العمراني فيها خلال هذه الفترة مقارنة بما حصل في بعض مدن العراق، وسبب ذلك دخول المنطقة بنشاطات سياسية نتيجة انتماء متفقيها للأحزاب السرية والعلنية وبروز قادة سياسيين وعسكريين فيها، الأمر الذي عرض المنطقة للمساءلة والمراقبة وحجب عنها الكثير من التخصيصات المالية أو لم يعر لها الاهتمام بهذا الجانب، فسارت التطورات العمرانية والتجارية فيها ببطئ حتى الخمسينيات من القرن العشرين، وخلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) انحسر النشاط المعماري وساد المدينة الكساد وأثرت نتائجها على الزراعة والتجارة، وأفسحت الحكومة المجال لبريطانيا في ترويج بضائعها المنافسة للبضائع العراقية في الجودة ورخص الثمن. نفذت الحكومة في هذه المرحلة عدة مشاريع خدمية بسيطة، ففي نهاية الأربعينات باشرت في بناء أربعة أبنية مدرسية، اثنتان منها ابتدائية للبنين وأخرى للبنات وثنائوية بطابقين للبنين، بنائهم بسيط تتكون كل مدرسة من خمسة عشر صفا مع ملحق الإدارة والمرافق الصحية، ووسطها ساحة تطل عليها الصفوف المربعة الشكل طول ضلعها 35م، وفي مدرستي البنين وضعت ساحتين أمامية وجانبية لإقامة الفعاليات الفنية والرياضية ولتجمع الطلاب اليومي، في حين شيد في الثانوية ملحق قاعة كبيرة استغلّت مسرح لإقامة الحفلات والمسرحيات. وفي عام 1945م بنت الحكومة نادي ترفيهي لموظفيها غرب النهر مقابل السراي، ذات بناء بسيط يحتوي على غرفتين وقاعة صغيرة تشرف على النهر لاستراحة الموظفين الحكوميين، أزيل بناؤه في الخمسينيات بعد أن شيد بدله نادي كبير في شمال المدينة لإزال قائما في الوقت الحاضر. بنا بعض أثرياء المدينة دار للعرض السينمائي الصيفي عام 1951م غرب المدينة على طريق كربلاء بمساحة (5000م) فيها ماكينة توليد الطاقة الكهربائية، استقطبت غالبية سكان المدينة باعتبارها متنفسا لقضاء أوقات الفراغ ليلا، أزيل بناءها في مطلع السبعينيات، وحرمت المدينة من ذلك المتنفس الثقافي والفني لحد الآن.

حدث تطور نسبي في خدمات المدينة، فقد انتشر استعمال الكهرباء في معظم المدينة في منتصف الثلاثينيات بجلب مولدة كبيرة بقوة 110 فولت، بعد إن كانت الإضاءة الليلية فيها تعتمد على (الفوانيس والمبات النفطية)، فضلا عن بناء محطة لتحليه وتصفية المياه على النهر مباشرة في نهاية الأربعينيات، بعد أن كان ينقل (السقاؤون) الماء من النهر مباشرة إلى البيوت والمحلات التي تحتاجه، ودخل للمدينة بدالة بعدة خطوط وزعت هوائها على الدوائر الحكومية ومسؤوليها وبعض الأثرياء، كانت بنايتها بسيطة من الطابوق والجص ومسقفة بالحديد وتحتوي على غرفتين وساحة صغيرة تقع على شارع كربلاء وسط المدينة. شيدت الحكومة سراي حكومي جديد بمساحة ألفي متر عند مدخل شارع كربلاء مقابل الجسر الجديد في نهاية الأربعينيات، يضم القائم مقامية ومركز الشرطة والأمن، من طابق واحد بني بالطابوق والإسمنت والجص وسقف بالحديد (الشيلمان) والطابق (عقادة)، واستعمل القار في عمل السقوف حماية من المطر، وهو ذو طراز شرقي في وسطه فناء واسع تشرف عليه غرف الموظفين والسجن، تكثر فيه الشبائيك والأبواب الحديدية بعد أن كانت خشبية في السابق، وقد هدم وأعيد بناءه حديثا في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. نشأ المواطن (حسن علي) محطة للوقود في شمال المدينة على النهر مباشرة عام 1947م، واستخدم السفن التي يملكها في جلب مشتقات النفط (البنزين والنفط) من مستودع سدة الهندية، واستولت الحكومة عليها في عام 1969م وجعلت إدارتها حكومية، حيث نقلت مكانها إلى مدخل المدينة الشرقي التي لا تزال ماثلة إلى الآن. وفي الخمسينيات أزيلت جميع الأبنية الحكومية والأهلية على الشاطئ الغربي لنهر الهندية لتصدعها وتهديد وجودها بالسقوط من جراء وصول المياه إليها، وعيدت أرضية السوقين والشارع الموازي لطريق كربلاء مع فروعه المتصلة بطريق كربلاء بالطابوق المكسو بالقيز، في حين بقي الطريقين المرتبطين بكربلاء والحلة غير معبدين حتى عام 1957م، حيث خصصت لهما الحكومة مبلغا لتعبيدهما واكتملا عام 1959م، كما بنيت بلدية الهندية في مكانها الحالي غرب المدينة نهاية الخمسينيات وفق التصميم الغربي الحديث في البناء المتكون من طابق واحد باستخدام الطابوق والإسمنت وسقفت بالإسمنت المسلح. ولكثرة حوادث الغرق التي حصلت لمن يقدم إلى المدينة عند عبور جسرهما الخشبي، فضلا عن توسع المدينة العمراني والاهتمام الحكومي التجاري بها فقد شيد جسر كونكريتي عائم على نهرها بطول 173,7 مترا وعرض 14 مترا وبلغت تكاليف إنشائه (351,299) دينار، يتكون الجسر من عشرة ركائز كونكريتية ضخمة مزدوجة تبعد الواحدة عن الأخرى 15 مترا، ولتسهيل مرور السفن ذات الحمولة الكبيرة، خلا وسطه من الركائز لمسافة 30 مترا يعلوها قوسان متوازيان من الحديد الصلب لحمل الفناء بواسطة تسعة أعمدة حديدية (شيلمان) شددت بين كل قوس والفناء، ربط القوسين ببعضهما من الأعلى بشكل هندسي يشبه شعار العلم البريطاني يرمز إلى شركة (دورمان لونج) البريطانية التي باشرت العمل في 17 آذار 1954م، وأنجزته في تشرين الثاني 1955م⁽⁶⁴⁾، لا زال الجسر قائما إلى الآن يربط جهتي المدينة بشارع مع مدينتي الحلة

وكربلاء لحد الآن. كثرت خانات شراء التمور وحفظها للتصدير، حيث بلغ مقدار الإنتاج في أفضل الحالات (60-70) ألف طن سنوياً، معظمه يصدر إلى خارج العراق، كما أنشأت عدة مصانع أهلية بسيطة لإنتاج الدبس بنوعيه (العادي والكربة) الذي راجت تجارته مع المدن العراقية لجودة إنتاجه المعروفة بـ (الدبس الطويرجاوي)، كما كثرت مخازن حفظ الرز (تمن الهندية) ومصانع تقشيرها التي تصدر بكميات كبيرة إلى مدن العراق وخارجه من دول الجوار (سوريا والمملكة العربية السعودية والكويت وإمارات الخليج العربي). زادت الرقعة الجغرافية للأراضي الزراعية التابعة لمركز القضاء بعد ان جفت بعض من أراضي المستنقعات والأهوار، ونمت زراعتها بفسائل النخيل وبلغت مساحة الأرض الصالحة للزراعة بحدود (109.765) ألف دونم، وغير الصالحة للزراعة منها (38,298) ألف دونم، والأرض البيضاء (75.334) ألف دونم، ومساحة البساتين (34.431) ألف دونم، ومساحة النفع العام (5176) ألف دونم من مشاتل وبساتين حكومية ودوائر ومدارس وبيوت حكومية⁽⁶⁵⁾. دخلت سيارات الحمل جنباً إلى جنب في النقل مع العربات الخشبية والحيوانات وكثر الحمالون من طبقة الفقراء لكسب قوتهم اليومي في نقل البضائع أو العمل في خانات التمور، في الوقت الذي توقفت فيه الوظيفة المعمارية وقل البناء بسبب توقف الهجرة إلى المدينة وبقاء سكانها على حالهم المعاشي المتردي، واستقرار سكان الأرياف في مناطقهم الزراعية، بسبب التطورات السياسية وتأثر العراق بالأزمة الاقتصادية خلال ما بعد الحرب العالمية الثانية. أضيف لشوارع المدينة نمطاً جديداً من الشوارع التي خصصت للنقل الميكانيكي سواء العربات أو السيارات التي اتصفت باستقامتها واتساعها عند نمو المدينة نحو الأطراف الخارجية، وغالبا ما أقيمت أبنية بسيطة على هذه الشوارع، حيث ظهرت بعض التخصصات الوظيفية على امتداد تلك الشوارع مؤخرًا، وكان التطور المورفولوجي في نهاية الخمسينيات محدودة ورافقه حركة داخلية في إعادة توزيع استعمالات الأرض السكنية من قبل الأغنياء والمتنفذين، التي تسودها ظاهرة الخلط الاجتماعي للتوزيع السكني في وجود أبسط البيوت إلى جانب أكبر البيوت وأكثرها زخرفة، وبقيت بيوت الفقراء على حالها في استخدام سعف وجذوع النخيل والطين و التي كثيرا ما تتعرض للحرائق المدمرة التي شهدتها المدينة مرارا.

ارتفع عدد نفوس المدينة وعشائرها خلال هذه المرحلة بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة إليها من باقي مدن العراق، والجدول التالي يبين الإحصاء الرسمي الحكومي المسجل عام 1947م و عام 1957م، والأعداد تشمل الجميع (ذكوراً وإناثاً وأجانب) باستثناء من هم أقل من عمر عشرة سنوات⁽⁶⁶⁾.

سكان مركز وقضاء الهندية والمناطق التابعة لها عام 1947

المنطقة	عدد السكان	عدد الاجانب	الجنس
مركز قضاء الهندية	11014	63	ذكور واناث
ابي غرق	19928	—	ذكور واناث
الكفل	22025	31	ذكور واناث
الجدول الغربي	29389	11	ذكور واناث
مجموع النفوس	82356	105	ذكور واناث

تسجيل نفوس قضاء الهندية عام 1957م

المنطقة	عدد السكان	الجنس
مركز قضاء الهندية	14136	ذكور واناث
الكفل	8186	ذكور واناث
الجدول الغربي	16290	ذكور واناث

مجموع النفوس	38612	ذكور واناث
--------------	-------	------------

الخاتمة

تصنف مدينة الهندية بأنها من مدن الأنهار حيث ساعدت الحركات الجيولوجية (التكتونية) في التغير التدريجي لمستوى الأراضي وما نجم عنه من تغيرات في انحدارها ومجرى نهر الفرات نحو الغرب، الذي هيا الاستيطان فيها بمساحة صغيرة تحيطها المساحات المائية الواسعة، وأسهم العامل الاقتصادي على ظهور مستوطنات زراعية على محيطها عند انحسار الماء عنها، فضلا عن التقاء طرق المواصلات المائية نحو أطرافها، والوصول إليها قد هيا للمدينة نمو سكاني سريع والإفادة من فائض الإنتاج الزراعي، حيث يفرغ سكانها في أعمال مدينتهم التي نتج عنها تقسيم العمل والتوسع في مسانها وطرق مواصلاتها البرية والمائية وأضفى العامل الديني قوة اقتصادية لها في توسطها بين مدينتي النجف و كربلاء. وحصلت عمليات التغيرات الاجتماعية فيها بواسطة الهجرات الأسرية وانتقال بعض أهل الريف إليها محققة للمدينة التغير التدريجي في أنماط الحياة الحضرية، من حيث الأدوار ونمط المعيشة و طراز البناء وأنواع التنظيم شاركهم فيها سكانها من حيث المعاني والقيم والأفكار الخاصة بهم. ساعد اتساع مساحة المدينة على زيادة حجمها وكثافة سكانها عبر السنين، الذي نتج عنه زيادة حاجة السكان إلى الخدمات التي وفرت بعضها الجهات الحكومية وبضائع استوردها تجار المدينة من خلال إقامة الأسواق التجارية وتشجيع القطاع الخاص على العمل، وجعلت الجهات الحكومية فيما بعد على وضع الخطط الكفيلة بتوفير حاجيات سكان المدينة وخدمات الدولة لهم. تتحدر التجمعات السكانية في المدينة من خلفيات متباينة اجتماعيا في العلاقات الشكلية والمنفعة المتبادلة، فيشعر الفرد فيها انه ضائع بانتمائه العشائري أو السياسي في جمع كبير، الأمر الذي ظهر التركز على (التنشئة الاجتماعية) في تمسك الأب في حصر مهنته في أبنائه (تنقل المهنة أفقيا) قد أضفت على الأعمال أو الصناعات عامل الدقة والجودة والتخصص وحفاظ المدينة على الإرث في الأعمال الحرة والفنية التي بان على تراثها الأصالة والإبداع في عالم المهنة ازدهرت المدينة عبر التاريخ في نهاية الحكم العثماني الذي أعطاهم دفعا واضحا في عملية التطور الحضاري منذ عهد الوالي مدحت باشا بإصداره نظام (الطابو)، وسعت الحكومة إلى إنشاء سدا على نهريها عام 1913م، نظم مواردها المائية، الذي شجع المجتمع الحضري على الاستقرار الذي أصبح نهر فرات الهندية يشكل حلقة وصل بين أهل البادية وسكان المدينة وقرائها، وانسجمت حاجات الناس مع الوظيفة الدينية التي حققت انجازات كبيرة في بناء مراكز العبادة، وشجعت الأثرياء على التنفن في البناء الذي عكس الواقع التراثي الإسلامي والعربي عليها والصناعات اليدوية البسطة فيما وأضاف الاحتلال البريطاني إليها الكثير من وسائل الاتصالات والصناعات والنقل الميكانيكي في حين جاءت واضحة مظاهر الحضارة وتطورها التي تخصصت المدينة ببعضها في العهد الملكي من تنظيم البناء وإقامة التجمعات السكانية و الخدمات التعليمية والصحية لتصبح بمصافي المدن العراقية الأخرى ذات النشأة.

المصادر والهوامش

1. إبراهيم شريف، الموقع الجغرافي للعراق وأثره في تاريخه العام حتى الفتح الإسلامي، الجزء الأول، مطبعة شفيق، بغداد، د.ت، ص34.
2. تقي الدباغ، العراق في عصور ما قبل التاريخ، كتاب العراق في التاريخ، دار الحرية للطباعة، بغداد- 1983م، ص32.
3. احمد سوسة، تطور الري في العراق، مطبعة المعارف، بغداد- 1946م، ص37.
4. أوده (Aoudh) مقاطعة في أواسط شمال الهند، تبعت لسلطة دلهي عام 1562م ثم للإمبراطورية المغولية عام 1724م واستقلت عند تتويج الملك غازي الدين حيدر في مملكة (أوده) في الهند عام 1899م، وهي دولة مسلمة شيعية قدم ملوكها الأموال الكثيرة لإقامة الشعائر الدينية ومساعدة رجال الدين الشيعية في العراق وطلبة العلم وبناء المساجد. للمزيد من المعلومات ينظر: علي البهائي، النجف جامعيتها ودورها القيادي، بيروت، 1989م، ص101.
5. كُتبت بالثناء الطويلة وتم احتسابها د (1208هـ/1793م).
6. ستيفن همسلي لونيكر، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله إلى العربية جعفر الخياط، مطبعة الأديب البغدادي، ط6، بغداد، 1985م، ص14.
7. لجان، رحلة لجان إلى العراق 1866م، ترجمة بطرس حداد، مجلة المورد، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، 1402هـ/1983م، ص74.
8. جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، الجزء الأول قسم النجف، دار التعارف، بغداد، 1965م، صص15-16.
9. جريدة الزوراء العراقية، العدد 1447 في 12 صفر 1328هـ.
10. المواقع الأثرية في العراق، وزارة الإعلام، مديرية الآثار العامة، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1970م.
11. عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي، القاهرة 1388هـ/1968م، ص113.
12. أصل الكلمة من الأطناب: الطوال من حبال الأخيصة، مايشيد به البيت من الحبال بين الأرض والطرائق. والطنب احد إطناب الخيمة، وفي هذه المنطقة نصبت الخيام لشيخ وادي الشفلح المعين من قبل الوالي لجني أموال الضرائب.
13. ستيفن همسلي لونيكر، المصدر السابق، ص374.
14. *مناطق هور الحويزة في جنوب شرق العراق والأراضي الحدودية مع إيران.
15. حمود الساعدي، بحوث عن العراق وعشائره، مطبعة دار الأندلس، النجف الاشرف، 1990م، ص57.
16. علي الورد، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثالث، دار الراشد، ط2، بيروت، 2005م، ص8.
17. ج.ج لوريير، دليل الخليج العربي، القسم الجغرافي، الجزء الثالث، ترجمة مكتب دولة قطر، الدوحة، 1977م، ص1267.
18. جريدة الزوراء العراقية، العدد 276 في 23 جمادى الآخرة 1289هـ.
19. حديث الأستاذ كريم كاظم العوران مع الباحث.
20. جريدة الزوراء العراقية، العدد 278 في 12 رجب 1289هـ.
21. صادق صالح العاني، الأطلس العام، مطبعة الرصافي، بغداد، 2001م، ص23.
22. اسحق نقاش، شيعة العراق، المكتبة الحيدرية أمير، قم- 1419هـ/1998م، ص44.
23. عهد إليه التزام أراضي شيوخ عشائر منطقة الهندية حتى عام 1851م، وصلت سلطته إلى إصدار أحكام الإعدام على الأشخاص وقطع الأيدي وجدع الأنوف، انظر: وادي العطية، تاريخ الديوانية قديما وحديثا، المطبعة الحيدرية، النجف الاشرف، 1954م، صص39-42.
24. * ضريبة تؤخذ على ناتج الأرض الزراعية.
25. عبد الإله كربل، جغرافية العراق، محاضرات أقيمت على طلبة المرحلة الثالثة لقسم الجغرافية في كلية تربية بابل للعام الدراسي 2005-2006م، ص17.
26. تقي الدباغ، المصدر السابق، ص28.
27. احمد سوسة، وادي الرافدين ومشروع سدة الهندية، بغداد- 1945م، ص203.
28. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، نقله إلى العربية جعفر الخياط، مطبعة دار الكتب، ط2، بيروت، 1971م، ص241.
29. اسحق نقاش، المصدر السابق، ص30.
30. يوسف كركوش الحلي، تاريخ الحلة، الجزء الأول، النجف، 1965م، ص119.
31. اسحق نقاش، المصدر السابق، ص31.
32. المصدر نفسه، صص43-44.
33. عبد الجبار فارس، عامان في الفرات الأوسط، مطبعة التراث، النجف الاشرف، 1353هـ/1934م، ص39.
34. المصدر نفسه، ص21.
35. الهيئة العامة لزراعة وتحسين التبوغ في اربيل، دراسة زراعة التبوغ العراقية وآفاق تطورها، شباط- 1981م؛ المؤتمر الزراعي السنوي الحادي عشر لمحافظة كربلاء، المنعقد للفترة 25/12/1985-23.

34. جريدة الزوراء العراقية، العدد834 في جمادي الاخرة1296هـ ؛ والعدد 1072 في 26صفر1300هـ.
35. جريدة الزوراء العراقية ، الأعداد 2286-2310 من 22ذي الحجة1328هـ إلى 12جمادي الآخرة 1329هـ.
36. عبد الجبار فارس، المصدر السابق، ص. 40-41.
37. يعقوب سركيس، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، الجزء الثالث، جمع وتصنيف وفهرسة: معن حمدان علي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1981م، ص. 312-313.
38. تله ترابية أقامها السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566م) في القسم الشرقي من كربلاء بطول عدة كيلومترات تتصل بالهضبة الغربية، لحماية مدينة كربلاء من الغرق عند فيضان نهر فرات الهندية.
39. محمد مهدي بحر العلوم الطباطبائي، رجال السيد بحر العلوم المعروف بالفوائد الرجالية، الجزء الأول، النجف، 1966م، ص. 157-158.
40. للمزيد من المعلومات ينظر: صادق آل طعمه وجاسم آل گلگاري، فاجعة عزاء طويريج، كراس صدر في كربلاء عام 1966م.
41. استخدم الباحث المراحل التاريخية وفقا لسنوات توليه الولاية العثمانين وحكم الملوك بعدهم في العراق.
42. ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 374.
43. المصدر نفسه، ص 278.
44. المورفولوجي morphology : تعني علم التشكيل في بنية الأشكال الحياتية والمادية والتركيب الداخلي للمدينة بما فيها من نظام الشوارع وأشكال الأبنية وقطع الأراضي والاستعمالات التي تلوها أو تستقر على جزء منها. للمزيد من المعلومات انظر: صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن، جغرافية المدن، بغداد، 1985، ص 295.
45. حمود الساعدي، مصدر سابق، ص 66.
46. Rawlinson to canning: June6, 1849 (No,19) Precis of Turk, Arabia, P.131.
47. حمود الساعدي، المصدر السابق، ص 67.
48. عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، الجزء السابع، مطبعة بغداد ،بغداد 1353هـ/1935م، ص 194.
49. المصدر نفسه، ص. 248-249.
50. اسحق نقاش، المصدر السابق، ص. 46-47.
51. مقتبس عن حمود الساعدي، المصدر السابق، ص 58.
52. ظهرت علاماته الحسابية عام 1282هـ/1875م.
53. مديرية زراعة الهندية، شعبة الزراعة والاحصاء.
54. سالنامات بغداد للمدة 1309-1319 هـ / 1891-1901م، دفعة 8- 17.
55. جريدتنا الرقيب البغدادية، العدد132 في 25جمادي الآخرة 1328هـ ؛ و العدد 59 في 13شوال1327هـ.
56. جعفر الخليفي، المصدر السابق، ص. 15-16.
57. عبد الكريم العلاف، بغداد القديمة، مطبعة المعارف، بغداد-1960م، ص 19.
58. جريدتنا الزوراء عدد 1251 في 9 ربيع الآخرة 1303هـ ؛ وعدد 1299 في 10 جمادي الاول1304هـ.
- *تظم عدة رسوم كالفقائية او الوزن والدلالية واحمال الدواب والارضية وثمان الحاجات المباعة وضريبة الباج المأخوذة على البضائع البدوية ومنتجات حيواناتهم، وتدخل الطمغا ضمن الاحتساب الذي يؤخذ على البضائع القطنية والصوفية المصنعة محليا وعلى الاواني النحاسية والمعمولات الفضية والذهبية، ورسوم الطالبيبة تأخذها البلدية على غير ذلك وضمن رسوم الاحتساب، للمزيد من المعلومات ينظر: جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد-2001م، ص ص 244-337؛ عباس العزاوي، الجزء الثامن، مصدر سابق، ص 203.
59. سدة انشأت على نهر الفرات قرب مدينة المسيب بإشراف المهندس الفرنسي مسيو شوندر فر عام 1891م لتنظيم المياه بين نهر الحلة وقناة الهندية للمزيد من المعلومات ينظر: عباس العزاوي، الجزء الثامن، مصدر سابق، ص 104.
60. صباح محمود محمد، دراسات في التراث الجغرافي العربي، المركز العربي للطباعة، بيروت-1981م، ص 185؛ عباس العزاوي، الجزء الثامن، مصدر سابق، ص 155؛ جريدة الزوراء عدد 2329 في 29شوال1329هـ.
61. خالص الاثعب، المدينة العربية، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت 1403هـ/1982م، ص ص 29-32.
62. ج.ج لوريمر، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص 2451.
63. جريدة الزوراء، الأعداد 2286-2310 من المدة 22 ذي الحجة 1328هـ ، الى 12جمادي الآخرة 1329هـ.
64. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، مطبعة العرفان، صيدا-1961م، ص 22.
65. مديرية زراعة الهندية، شعبة الزراعة والاحصاء.
66. الحكومة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مديرية النفوس العامة، الدليل العام لتسجيل نفوس 1947م ونفوس 1957م.